

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/١١١٨

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، جواد الشوا .

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٢ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٣/٦٣٣) تاريخ ٢٠١٣/٥/٢٩
والمتضمن تجريم المميز بجناية هناك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٦) من قانون
العقوبات والحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :

١. القرار المميز مشوب بعيب القصور في التسبيب والتعليل والخطأ في التطبيق .
٢. القرار المميز مبنٍ على بيانات متناقضة وتجانب الحقيقة والصواب .

٣. أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها ببناء حكمها على أقوال المجني عليه المتناقضة وعلى تقرير المختبر الجنائي الذي أفاد بوجود خلايا ثلاثية في منطقة جذر الفخذين وأسفل الظهر .
٤. المحكمة لم تأخذ بشهادة شهود الدفاع .
٥. القرار المميز يشوبه القصور في التعليل حيث لم تراعى التناقض الواضح في أقوال المجني عليه .
٦. العقوبة الصادرة بحق المميز مجحفة وتلحق الضرر بالمميز وعائلته .

بتاريخ ٢٠١٣/٦/٦ وبكتابه رقم (٢٠١٣/٣٧٥) رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات ملف القضية رقم (٢٠١٣/٦٣٣) تاريخ ٢٠١٣/٥/٢٩ إلى محكمتنا سنداً لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية طالباً تأييده .

بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٧ وبكتابه رقم (٨٥١/٢٠١٣/٤/٢) طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت بقرارها رقم (٢٠١٣/٤٩٤) تاريخ ٢٠١٣/٤/١٧ قد أحالت المتهم ليحاكم لدى محكمة الجنايات الكبرى عن تهمة :

جناية هناك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات الدعوى أصدرت حكماً برقم (٢٠١٣/٦٣٣) تاريخ ٢٠١٣/٥/٢٩ توصلت فيه إلى ما يلي:

تجريم المتهم
بجناية هتك العرض بحدود المادة
(٢/٢٩٦) من قانون العقوبات والحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهم المميز بالقرار قطع فيه بهذا التمييز كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى أوراق الدعوى إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وعن أسباب التمييز :

وبالنسبة للسببين الثاني والثالث الدائرين حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المميز .

فمن استعراض أوراق الدعوى وبياناتها بصفة محكمتنا محكمة موضوع يتبين أنه بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٠ وأثناء عودة المجني عليه الطفل المولود بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٣ من مدرسته اعترض طريقه ثلاثة أشخاص واصطحبوه رغماً عنه بوساطة المركبة التي يستقلونها وقاموا بضربه وإنزاله في بلدة قميم حيث صادف المتهم واستجار به وأخذه إلى منزله وقام بتغسيل وجه المجني عليه وبعد ذلك أخذه إلى شارع فرعي وطلب منه الجلوس وجلس هو بجانبه وقام المتهم بشلح بنطلونه وكلسونه وشاهد المجني عليه قضيبي المتهم وشعر بالخوف وأخذ يصرخ وهرب وقام المتهم بتركه لوجود راعي أغنام قريب منهم ولحق به المتهم وتمكن من الإمساك به وشلحه بنطلونه وكلسونه ووضع قضيبيه المنتصب بين فخذي ومؤخرة المجني عليه وأغمي عليه ولما استيقظ وجد نفسه عارياً من الملابس السفلية وشعر بألم في مؤخرته وقام بإخبار والده بما حصل معه

وقد تمت الشكوى وتبين نتيجة الفحص المخبري أن الخلايا الطلائية المستخلصة من أسفل الظهر والفخذين تعود للمتهم

وفي القانون :

فإن فعل المتهم المميز يشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات لأن أفعال المتهم المتمثلة بتشليح المجني عليه بنظونه وكلسونه ووضع المتهم قضيبه المنتصب بين فخذي ومؤخرة المجني عليه استطالت إلى عورة المجني عليه وخدشت عاطفة الحياء العرضي لديه .

وحيث انتهى القرار المطعون فيه لما توصلنا إليه من واقعة وتطبيقات فإن هذه الأسباب لا ترد على القرار المميز ويتعين ردها .

وبالنسبة للسبب الرابع :

فإن محكمة الموضوع إذا ما أخذت ببينة النيابة العامة وقنعت بها بمقتضى أحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وأبرزت في قرارها هذه البينات فإن ذلك يعني أنها لم تأخذ بالبينة الدفاعية مما يتعين رد هذا السبب .

وبالنسبة للسببين الأول والخامس :

فقد انطوى القرار المطعون فيه على علله وأسبابه ومقوماته بما يفي وأغراض المادة (٢٣٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين معه رد هذين السببين .

وبالنسبة للسبب السادس :

فإن العقوبة التي قضت بها محكمة الجنايات الكبرى على المتهم تقع ضمن الحد القانوني للفعل الذي جرم به ويتناسب وظروف ارتكاب هذا الجرم مما ينبني معه رد هذا السبب .

أما عن كون الحكم مميزاً بحكم القانون :

فقد جاء القرار المطعون فيه مستوفياً للشروط القانونية المنصوص عليها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية واقعة وتسببياً وعقوبة مما يستوجب تأييده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٦ ذي القعدة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٩/١٢ م

القاضي المترئس



عضو



عضو

عضو



عضو

رئيس الديوان



دقيق / أش



lawpedia.jo